

فرض التأشيرة على السوريين إجراء تعسفي ويجب الحذر من تأزيم العلاقات الأزمة في سورية أنهت نظام الأحادية القطبية في العالم



بقي العمل الإرهابي الذي ضرب جبل محسن في صدارة الأحداث، وبالتالي شغل اهتمام وسائل الإعلام المحلية التي سلطت الضوء على مراميه وتداعياته. وفي هذا السياق لفت الوزير السابق علي قانصو إلى أن الإرهابيين وجهوا 3 رسائل من خلاله، الأولى: لاهالي الجبل بأننا مستمرين بترهيبكم واستهدافكم بهدف استدراج الجميع لفننة يُخطط لها منذ زمن بعيد، والثانية قدرتهم على استهداف الخطة الأمنية التي فرضت الأمن والاستقرار، والثالثة للبيانيين جميعاً تقول: سنرتكب ما نشاء من الجرائم بمختلف المناطق ما دام مشروعنا اصطلح بالجيش والقوى الأمنية.

ورأى وزير الداخلية السابق مروان شربل أن لبنان لن يستقر قبل أن تنتهي الأزمة السورية، وأن من يؤيدون الفكر «الداعشي» في لبنان يحاولون الضغط على الساحة الداخلية من أجل خلق فتنة طائفية سنوية - شيعية لتسهيل دخول «داعش» الأراضي اللبنانية، لافتاً إلى أن الفقر الذي تعاني منه طرابلس أحد أسباب التطرف. وأكد النائب سليم سلبب أن ما يُطمئنا هو الحالة السياسية الجامعة التي حاولت التعاطي مع هذا الحدث بوطنية، معتبراً أنه إذا بقينا نتعاطى مع الملفات كافة بهذه الوطنية فمن المؤكد أن الاستقرار الأمني سيكون جيداً، لأن ردة الفعل يجب أن تكون سياسية ووطنية ووحودية.

وتناولت بعض وكالات الأنباء انعكاسات قرار فرض تأشيرة على دخول السوريين إلى لبنان، فدعا الوزير قانصو في هذا السياق إلى إعادة النظر بهذا القرار الذي اعتبره إجراء تعسفياً، محذراً من الدفع باتجاه تأزيم العلاقة مع سورية.

الملف السوري شكل محور اهتمام وتركيز وسائل الإعلام العالمية وكان مدار بحث ونقاش بين الخبراء والمحللين، فرأى الخبير الاستراتيجي السوري اللواء سهيل يونس أن سورية هي جزء من منظومة إقليمية تعمل ضمن منظومة دولية حيث انعكس الصراع على سورية من كافة الاتجاهات، مشدداً على أن مستقبل الوضع في سورية يعيل نحو الإيجابية باتجاه تحقيق انتصار حقيقي على المدى المتوسط والبعيد.

ملف الإرهاب العالمي والمخطط الغربي لإحداث فتنة إسلامية - إسلامية استحوذ حيزاً مهماً من الحوارات، فقد رأى رئيس المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية محسن الأراكي أن القوى الكبرى هي التي أوجدت ودعمت التيارات التكفيرية مالياً وإعلامياً لبث الفرقة في العالم الإسلامي، مؤكداً أنها لن تقف عند التعرض لإيران أو لفئة معينة فقط، بل ستنتشر في العالم الإسلامي وحينها لا يبقى للحكم السعودي ولا الإماراتي ولا القطري.



قانصو لـ «النشرة»: الإرهابيون سيسعون إلى جرائم متفقلة لتوتير الأجواء

أسف الوزير السابق علي قانصو لعودة دورة الإرهاب لتضرب في لبنان بعد توقف دام أشهراً نتيجة الإنجازات التي حققها الجيش بالقاء القبض على عدد من الرؤوس الإرهابية، لافتاً إلى أن ما جرى في جبل محسن هدفه التصويب على حوار «تبار المستقبل» و«حزب الله» الذي أشاع أجواء إيجابية والسعي إلى توتير الأجواء من خلال ارتكاب جرائم متفقلة. واعتبر قانصو أن «الإرهابيين وجهوا 3 رسائل من خلال استهدافهم منطقة جبل محسن، موضحاً أن الرسالة الأولى وُجّهت لاهالي الجبل والتي تقول: «بأننا مستمرين بترهيبكم واستهدافكم، كما كنا نستهدفكم في شوارع طرابلس، ما نحن اليوم نتكلمكم في قلب منطقتكم، بهدف استدراج الجميع لفننة يُخطط لها منذ زمن بعيد».

وأضاف قانصو أن «الرسالة الثانية، فوجها الإرهابيون إلى اهالي طرابلس وتقول بقدرتهم على استهداف الخطة الأمنية التي فرضت الأمن والاستقرار للناظر للإرهابيين الذين ألقى الجيش القبض عليهم في المدينة ومحيطها».

ورأى قانصو أن «الرسالة الثالثة للبيانيين جميعاً، تقول: سنرتكب ما نشاء من الجرائم بمختلف المناطق ما دام مشروعنا اصطلح بالجيش والقوى الأمنية»، لكنه أعرب عن اعتقاده بأن البيانيين الذين انتقوا حول الجيش ككفوا من الثقافة هذا، «وهذه الأعمال الدوئية لا تزيدهم إلا إصراراً على فتح قنوات الحوار بين بعضهم بعضاً»، معتبراً أن «الحوار القائم بين حزب الله وبتار المستقبل ليس إلا حلقة تحضيرية لحوار شامل يضم جميع الفرقاء لمواجهة شاملة للإرهاب وتحصين الجيش والقوى الأمنية».

وشدّد قانصو على وجوب أن يكون الواقع الحكومي «غير المستقر» عاملاً للتعجيل في انتخاب رئيس للجمهورية، «فلننا يعلم كيف تشكلت حكومة الضرورة ولاي أهداف»، وقال: «حولوا الوزراء الـ 24 إلى 24 رئيساً للجمهورية ما يتكل عملياً إنتاجها».

وأسف قانصو لكون مواقف الداخل اللبناني غير ناضجة لانتخاب رئيس كما الظروف الخارجية، معتبراً أنه لا يبدو في الأفق قريب أن هناك رئيساً جديداً للملاد. وأكد أن سورية لا تتدخل بملف الرئاسة وهو ما عبر عنه مسؤولون سوريون أكثر من مرة، وقال: «لكن من الطبيعي أن تكون دمشق تقفل رئيساً ذات توجهات وطنية ويحرص على إقامة علاقات جيدة مع سورية».

وتطرق قانصو إلى الإجراءات الجديدة المتخذة على الحدود اللبنانية - السورية، لافتاً إلى أن «هذه الإجراءات اتخذها ما يعرف بخليّة الأزمة»، مشدداً على أنها ولو عرضت على الحكومة لعارضها عدد كبير من الوزراء.

ونبّه قانصو إلى أن الإجراءات الجديدة لا تخدم المصالح المشتركة بين لبنان وسورية كما أنها لا تحد من النزوح إنما توتر العلاقات بين البلدين، وقال: «من الأساس أبلغنا العننيين بأن لا يمكن لمعالجة ملف اللاجئين ومكافحة الإرهاب بمعزل عن التنسيق مع الحكومة السورية باعتبار أن الإرهاب الذي يضرب لبنان هو نفسه الذي يضرب سورية، معرباً عن أسفه لأن هناك من يخضع لإملاءات إقليمية ودولية».

وإذ دعا قانصو إلى إعادة النظر بقرار فرض تأشيرة على دخول السوريين، والذي يعتبر إجراءً تعسفياً، حذر من الدفع باتجاه تأزيم العلاقة مع سورية.



شربل لـ «أخبار اليوم»: لن يستقر لبنان قبل أن تنتهي الأزمة السورية

رأى وزير الداخلية السابق مروان شربل أن الوضع في لبنان لن يستقر قبل أن ينتهي الوضع الراهن في سورية، معتبراً أن ما يجري في الداخل حالياً لم يحصل له مثيل منذ ما بعد انتهاء الحرب الأهلية عام 1990.

واعتبر شربل أن التوتر عدا إلى لبنان عام 2011 مع بدء الأحداث السورية، قائلاً: «كل ما يحصل مرتبط بتداعيات الحرب السورية، وسببه الأساسي خلاف البيانيين بين بعضهم البعض حول التطورات هناك، حيث قسم من البيانيين أيد بقاء السلطة السورية الحالية والقسم الآخر هو ضد النظام ودعا إلى تغييره». وأضاف: «مع تطور الأمور في سورية وبرزت تنظيمات إرهابية كـ«النصرة» و«داعش» يضاف إلى ذلك التدخل مع العراق، لم يعد الموضوع تغيير النظام في سورية بل تحول إلى تغيير الهوية السورية وتغيير الحدود السورية، أي حدود اتفاقية سايبس بيكو، وبالتالي الصراع القائم في سورية والعراق هو من أجل تسهيها، علماً أن هذا ما يرضي «إسرائيل» أو ما تريد، خصوصاً أنها تعتبر أن الاتفاقات مع الانظمة العربية لا تحقق لها السلام، بل هي تعتبر أن أمنها يتحقق من خلال تقويت الدول العربية وتقسيمها إلى دويلات طائفية وخلق حروب وصراعات وبليلة داخل الدول التي كانت سابقاً تؤثر فيها».

ورداً على سؤال، جدد شربل تأكيد أن «كل ما يحصل اليوم في الداخل اللبناني هو من تداعيات ما يجري في سورية مع العراق»، مذكراً أن ««داعش» هي الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تشمل لبنان أيضاً بنظرهم». وأضاف: «من يؤيدون الفكر الداعشي في لبنان يحاولون الضغط على الساحة الداخلية من أجل خلق فتنة طائفية سنوية - شيعية لتسهيل دخول «داعش» الأراضي اللبنانية»، فداعش «لم يستطع دخول العراق إلا بعدما قاتلت العراقيون وكذلك بالنسبة إلى سورية، وبالتالي لا يستطيع دخول لبنان ما لم يقاتل اللبنانيون بين بعضهم بعضاً».

ولفت شربل إلى أن «طرابلس تعاني من أزمة معيشية خانقة حيث الشباب يفتشون عن أية وسيلة لكسب المال حتى ولو كانت السرعة، وبالتالي التنظيمات الإرهابية كـ«داعش» وسواها تحاول إغراء هؤلاء الشباب من خلال أشخاص في لبنان يحاولون تجنيدهم وإرسالهم إلى مخيمات للتدريب مقابل معاشات وأموال حيث جرى «اللعب بعقولهم على غرار انتحاريي جبل محسن اللذين فُجّرنا تفسيهما السبت الماضي».

واعتبر شربل أن الفكر الذي تعاني منه طرابلس أحد أسباب التطرف، مشيراً إلى أن معظم الجرائم لا تدخل إلا المناطق الفقيرة، في حين أن المخدرات تدخل المناطق الغنية، فكل جريمة بينها، محذراً من أن ما نراه في طرابلس قد نراه في أماكن أخرى، وهذا المسلسل لن ينتهي قبل أن تنتهي الأزمة السورية.



الأراكي لقناة «العالم»: قوى الاستكبار العالمية خلقت ودعمت التيارات التكفيرية

رأى رئيس المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية محسن الأراكي أن القوى الكبرى هي التي أوجدت ودعمت التيارات التكفيرية مالياً وإعلامياً لبث الفرقة في العالم الإسلامي.

وأشار الأراكي إلى «أن هناك قرائن كثيرة تشير إلى وجود منظمات وسياسات دولية من قبل القوى الكبرى أوجدت ودعمت هذه الاتجاهات التكفيرية والتيارات التمزيقية».

وأضاف: «أن هناك تخطيطاً أميركياً صهيونياً بريطانياً فرنسياً يهدف إلى خلق من بعض الانظمة العربية أنظمة تصطف إلى جانب الكيان الصهيوني وتقف بوجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً أن هناك علاقة بين هذا التخطيط وهذه المؤامرة والمحاولة وبين قضية التكفير». وأوضح أن «هناك نوعين من الاتجاه التكفيرى المتطرف، اتجاه متطرف يتلبس باللباس الشيعي واتجاه يتلبس باللباس السني، الاتجاه الأول يستخدم أسلوب اللعن والشتم والسيباب وكل أسلوب يؤثر في خلق عداة بين المسلمين، وهذا التيار مدعوم بريطانياً وصهيونياً وأميركياً».

وأشار الأراكي إلى بعض الفصائيات التي تبث الفرقة بين المسلمين، وقال: «الفصائيات التي تتحدث باسم الشيعة وتظهر نفسها وكأنها شيعية في ليست شيعية، بل إن الجهات السعودية تدعمها مالياً وهذه الأموال أيضاً تدعم القوات السنية المتشددة».

وأضاف: «هذا الصراع مستمر لفترة طويلة حتى تصبح كلفة إمداد القوى المعادية للدولة في سورية غير محتملة بالنسبة للآخرين، ويبدأ ملاح ذلك، فالنسبة للسوريين الذين عُرب بهم وهجروا وتشجيع من بعض القوى أصحابها عبناً على الجهة التي قامت بتجربهم ويعيشون وضعاً مأسوياً في كل من الأردن ولبنان وتركيا، وبذلك سورية حالياً تستعمل إلى مرحلة تكون هي أقوى من الآخرين في متابعه الصراع، وهي جزء من منظومة إقليمية وهذه المنظومة تحقق انتصارات على الصعيد المحلي والدولي».

ورأى يونس أن «مستقبل الوضع في سورية يعيل نحو الإيجابية باتجاه تحقيق انتصار حقيقي على المدى المتوسط والبعيد».

وعن احتمالات التسوية السياسية في موسكو قال يونس: «إن من مفرزات الأزمة السورية على الصعيد الدولي انهيار نظام القطبية الأحادية وانتهاء سيطرة الولايات المتحدة الأميركية ليشهد العالم ولادات جديدة تعمل على تحجيم النفوذ الأميركي في العالم». وأضاف: «إن التقييم العام لموازين القوى الدولية يُؤشر إلى أن الصراع الحقيقي هو صراع دولي، وبالتالي هذا الصراع أدى إلى اضمحلال دور الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي شهد اليوم صعود قوى جديدة بقيادة روسية وهي عظمية بكل المعايير تمتلك خبرات ماثلة في معالجة كوارث وأزمات بقوى وإمكانات قليلة».

وأوضح أن «روسيا والاتحاد السوفياتي على مدى تاريخه في مواجهة قوى مفتوحة وقد حققت انتصارات كبيرة، فروسيا منذ 1991 وحتى الوقت الحالي وبداية 2011 كانت عبارة عن قوة دولية تظاهرت بأنها ثانوية حينت نفسها الصراع مع الولايات المتحدة الأميركية تاركة الدور لأميركا في معالجة القضايا الدولية ما تسبب في الفترة الماضية بتغيير واضح في توازن القوة والوسائط على المستوى الدولي، مما هيأ الظروف خلال الأزمة السورية إلى لعب دور تقاعلي وإحراج السياسة الأميركية في المنطقة بوقوعها ضمن قرارات صعبة أساسها عدم قدرة أميركية على تنفيذ سياسة إقليمية بالمرق العسكرية في سورية».

وتابع: «حالياً روسيا أصبحت لاعباً دولياً مهماً قادراً على تغيير موازين القوى في أي منطقة في العالم وقادرة على تهديد قوى دولية بحجم الولايات المتحدة الأميركية، والوضع الحالي من المنظور الروسي يستدعي خروج روسيا إلى الميدان الدولي للمتركن في مناطق مهمة تعتبر حيوية لمصالحها القومية».

وأضاف يونس: «إن شرق المتوسط هو منطقة ذات أهمية استراتيجية لروسيا الاتحادية مما قد يستدعي التفكير في إقامة مناطق تقود تحالفات جديدة مع الدول المطلة على شرق المتوسط وبالتحديد سورية ولبنان ولواء أسكندرون في ساحل طوله حوالي 600 - 700 كلم، حيث يعتبر شرق المتوسط مديلاً إلى قارة آسيا ويؤمن للقوات الروسية الخروج من مشاكل مضائق البحر الأسود في اليوسفور والدردينل».

وأشار الأراكي إلى أن «الحركة السلمية التي قادها الشيخ علي سلمان وعلماء البحرين، بخاصة الشيخ عيسى قاسم، والقادة السياسيين، لم تقصد الإطاحة بالنظام، بل تريد تضمين مصالح الشعب البحريني ومشاركة حقيقية في الحياة السياسية».

وتابع: «لو أن الحكومة البحرينية، وبدلاً من هذه المحاولات التعسفية، جلست إلى طاولة الحوار مع قادة الشعب البحريني وانفتحت معهم على صيغة معينة لتحقيق مطالب الشعب، ويشكل برلمان حقيقي، فإن المشكلة البحرينية ستحل والملك يبقى في الحكم ويصبح رمزاً لوحدة البلد».



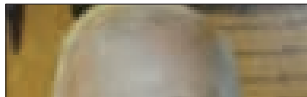
سلبب لـ «المرکزية»: التعاطي مع الملفات بوطنية يحفظ الاستقرار

أكد عضو «كتل التغيير والإصلاح» النائب سليم سلبب «أن العديد من العقبات التي كانت تحيط ببقاء رئيس كتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون ورئيس القوات سمير جعجع ذلكت، ولم يعد هناك ما يمنع عقد اللقاء بين الرجلين»، مشيراً إلى «أن زيارة رئيس جهاز الإعلام والتواصل في القوات لمحرم رياشي إلى الرابية تندرج في إطار التواصل للتحضير للقاء المرتقب، ولا نعلم إذا تمّ تحديد موعد اللقاء».

ولفت سلبب إلى «أن الجهد حالياً ينصب على إعداد ورقة تفاهم بين التيار الوطني الحر والقوات، فالموضوع التي نتفق عليها نضعها ضمن هذه الورقة أما التي تختلف عليها فنضعها جانباً، علماً نتمكن من تطبيق ورقة التفاهم ومن معالجة المسائل الأخرى».

وعن التجربة الإرهابية في جبل محسن، اعتبر سلبب «أن الاستقرار الأمني في لبنان كان جيداً، لكن انفجار جبل محسن حرق هذا الاستقرار»، مشدداً على «أن ما يُطمئنا هو الحالة السياسية الجامعة التي حاولت التعاطي مع هذا الحدث بوطنية، وإذا بقينا نتعاطى مع الملفات كافة بهذه الوطنية فمن المؤكد أن الاستقرار الأمني سيكون جيداً لأن ردة الفعل يجب أن تكون سياسية ووطنية ووحودية».

وحول العملية الأمنية في سجن رومية وانعكاسها على قضية العسكريين المخطفين بعد إعلان «جبهة النصرة» عن مفاجآت في هذه القضية، قال سلبب: «العالم كله تحت وطأة الإرهاب لذلك يجب ألا نخاف، لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار كل المستجدات التي حصلت وكيفية التعاطي معها عبر اتخاذ احتياطات سريعة، ونحن على ثقة تامة بكيفية تعامل القوى الأمنية مع هذه المسألة للوصول إلى نهاية إيجابية في قضية المخطفين»، معتبراً أن «من المعجز أن نبدي رأينا كسياسيين بالعملية الأمنية في رومية، لكننا ندعم القوى الأمنية التي برهنت عن جدية في التعاطي مع قضايا عدّة، ولا يحق لنا أن نبدي رأينا سلباً أو إيجاباً، علينا أن ندعم الأجهزة الأمنية بدايةً ومن ثم لكل حادث حديث».



يونس لـ «أنباء فارس»: الوضع في سورية يعميل بتحقيق انتصار حقيقي للدولة

رأى الخبير الاستراتيجي السوري اللواء سهيل يونس أنه بحسب خبرته وبالتوصيف العام وبمقاييس الريح والخسارة فإن ما جرى في سورية عادي في إطار الصراع الدولي، إذ إن سورية هي جزء من منظومة إقليمية تعمل ضمن منظومة دولية، حيث انعكس الصراع على سورية من كافة الاتجاهات.

وأضاف اللواء يونس: «في التقييم الحالي يعتبر إنجازاً هاماً للدولة السورية في إطار الصراع العام الموجود، حيث استطاعت سورية إسقاط هيمنة دولة عظمية وإفشال مخططات إقليمية».

وأوضح يونس أن «التغيير حدث في ميزان القوى الدولية وفي ميزان القوى المحلية، وربما سورية لم تحزن الانتصار الفعلي ولكنها استطاعت هزيمة القوى الأخرى والصراع لا يزال مستمراً».

وتابع: «في الإطار المحلي اعتادت سورية على العيش ضمن الظروف الحالية وضمن ظروف معيشة صعبة جداً على المواطن خلال الأزمة، وقد أصبح الوضع في سورية واضح المعالم واستطاعت الدولة التأقلم مع الوضع ضمن القوى والإمكانات المحلية، واعتاد المواطن السوري على العيش ضمن ظروف معيشية صعبة جداً وكل ذلك تم التأقلم عليه في سبيل رفعة وعزة الوطن».

وأضاف في هذا السياق: «إن قوة الدولة لا تقاس بما تقدم بمقدار ما تقاس بإمكانية العيش بالحد الأدنى الاقتصادي، وعلى رغم الأزمة الشديدة فإن سورية لا تزال تتمتع بكيان الدولة بالكامل».

ولفت يونس إلى أنه «لو وصفنا الوضع الحالي في سورية فهو ينقسم إلى قسمين: دولة قائمة بكامل مقوماتها غير قادرة على بسط سيادتها على بعض المناطق، وقوى أخرى ضعيفة قادرة على تهديد الآلاف على مساحات كبيرة من الدولة».

وأضاف: «هذا الصراع مستمر لفترة طويلة حتى تصبح كلفة إمداد القوى المعادية للدولة في سورية غير محتملة بالنسبة للآخرين، ويبدأ ملاح ذلك، فالنسبة للسوريين الذين عُرب بهم وهجروا وتشجيع من بعض القوى أصحابها عبناً على الجهة التي قامت بتجربهم ويعيشون وضعاً مأسوياً في كل من الأردن ولبنان وتركيا، وبذلك سورية حالياً تستعمل إلى مرحلة تكون هي أقوى من الآخرين في متابعه الصراع، وهي جزء من منظومة إقليمية وهذه المنظومة تحقق انتصارات على الصعيد المحلي والدولي».

ورأى يونس أن «مستقبل الوضع في سورية يعيل نحو الإيجابية باتجاه تحقيق انتصار حقيقي على المدى المتوسط والبعيد».

وعن احتمالات التسوية السياسية في موسكو قال يونس: «إن من مفرزات الأزمة السورية على الصعيد الدولي انهيار نظام القطبية الأحادية وانتهاء سيطرة الولايات المتحدة الأميركية ليشهد العالم ولادات جديدة تعمل على تحجيم النفوذ الأميركي في العالم». وأضاف: «إن التقييم العام لموازين القوى الدولية يُؤشر إلى أن الصراع الحقيقي هو صراع دولي، وبالتالي هذا الصراع أدى إلى اضمحلال دور الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي شهد اليوم صعود قوى جديدة بقيادة روسية وهي عظمية بكل المعايير تمتلك خبرات ماثلة في معالجة كوارث وأزمات بقوى وإمكانات قليلة».

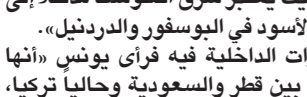
وأوضح أن «روسيا والاتحاد السوفياتي على مدى تاريخه في مواجهة قوى مفتوحة وقد حققت انتصارات كبيرة، فروسيا منذ 1991 وحتى الوقت الحالي وبداية 2011 كانت عبارة عن قوة دولية تظاهرت بأنها ثانوية حينت نفسها الصراع مع الولايات المتحدة الأميركية تاركة الدور لأميركا في معالجة القضايا الدولية ما تسبب في الفترة الماضية بتغيير واضح في توازن القوة والوسائط على المستوى الدولي، مما هيأ الظروف خلال الأزمة السورية إلى لعب دور تقاعلي وإحراج السياسة الأميركية في المنطقة بوقوعها ضمن قرارات صعبة أساسها عدم قدرة أميركية على تنفيذ سياسة إقليمية بالمرق العسكرية في سورية».

وتابع: «حالياً روسيا أصبحت لاعباً دولياً مهماً قادراً على تغيير موازين القوى في أي منطقة في العالم وقادرة على تهديد قوى دولية بحجم الولايات المتحدة الأميركية، والوضع الحالي من المنظور الروسي يستدعي خروج روسيا إلى الميدان الدولي للمتركن في مناطق مهمة تعتبر حيوية لمصالحها القومية».

وأضاف يونس: «إن شرق المتوسط هو منطقة ذات أهمية استراتيجية لروسيا الاتحادية مما قد يستدعي التفكير في إقامة مناطق تقود تحالفات جديدة مع الدول المطلة على شرق المتوسط وبالتحديد سورية ولبنان ولواء أسكندرون في ساحل طوله حوالي 600 - 700 كلم، حيث يعتبر شرق المتوسط مديلاً إلى قارة آسيا ويؤمن للقوات الروسية الخروج من مشاكل مضائق البحر الأسود في اليوسفور والدردينل».

وأشار الأراكي إلى أن «الحركة السلمية التي قادها الشيخ علي سلمان وعلماء البحرين، بخاصة الشيخ عيسى قاسم، والقادة السياسيين، لم تقصد الإطاحة بالنظام، بل تريد تضمين مصالح الشعب البحريني ومشاركة حقيقية في الحياة السياسية».

وتابع: «لو أن الحكومة البحرينية، وبدلاً من هذه المحاولات التعسفية، جلست إلى طاولة الحوار مع قادة الشعب البحريني وانفتحت معهم على صيغة معينة لتحقيق مطالب الشعب، ويشكل برلمان حقيقي، فإن المشكلة البحرينية ستحل والملك يبقى في الحكم ويصبح رمزاً لوحدة البلد».



سيكستون لـ «سي أن أن»: الأمن سبب غياب ممثل أميركا عن تظاهرة باريس

رأى المحلل السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية «سي أي أي» باك سيكستون أن «هناك احتمالاً لوجود عدد من الأسباب لعدم قيام الرئيس الأميركي باراك أوباما أو نائبه أو وزير الخارجية وغيرهم من الشخصيات الرفيعة في الإدارة الأميركية بالمشاركة في المسيرة المناهضة للإرهاب في باريس الأحد الماضي، ولعل أبرز هذه الأسباب هو الأمن».

وأوضح سيكستون أن «الأمن هو السبب الوحيد المنطقي الذي يمكنني التفكير به حالياً، ولعل أسبباً لوجستية أخرى تقف وراء ذلك أيضاً، ولكن حجم المسألة وعدد القادة والزعماء الذين تواجدوا في فرنسا وقتها وشاركوا بالمسيرة يلقي الضوء أكثر على هذا الغياب».

وأضاف: «كان من المفترض أن يكون أوباما متواجداً وما زلنا بانتظار تبرير رسمي لعدم حضوره»، متسائلاً: «لنفرض جدلاً أن الرئيس لا يمكنه الحضور أفلاً يستطيع نائبه ؟ ألا يستطيع وزير الخارجية الحضور؟ وماذا سيتطلب إصبالهم إلى هناك؟ اعتقد أن الإدارة الأميركية الحالية واجهت مشكلات في علاقاتها الدولية وخصوصاً مع الحلفاء».

